مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الواحد والسبعون (يناير ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد الواحد والسبعون - يناير ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير
أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. طارق منصور (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير
نهـا نـوار رئيس وحدة البحوث العلمية
ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانـدا نـوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيل محمد رشاد د. تامر سعد محمود

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة الى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني للمجلة: Email: middle-east2017@hotmail.com
• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد معهد البحوث والدراسات الأفريقية السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر رئيس قسم التاريخ السابق - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد محمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن كلية الحقوق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت رئيس قسم التاريخ والحضارة الأسبق - كلية اللغة العربية
  فرع الزقازيق - جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم عبدالله كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي كلية الآداب - نائب رئيس جامعة عين شمس السابق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧١

عنـوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات التاريخية:**	
١- **الحروب الصليبية في كتابات المؤرخين الإماراتيين «نماذج مختارة»**	٣ – ٣٠
أ.د. محمد مؤنس عوض	
٢- **الدور الحضاري لشجر الدر في مصر (٦٤٨-٦٥٦هـ/١٢٥٠-١٢٥٧م)**	٣١ – ٩٠
الباحثة/ أسماء يوسف عبدالله البلوشي	
• **الدراسات القانونية:**	
٣- **نظرات حول مفهوم الطرف فى العقد**	٩٣ – ١٣٦
الباحث/ محمد عبد الفتاح عبد العظيم	
٤- **السياسة الجنائية للوقاية من الأمراض المعدية «دراسة تحليلية مقارنة»**	١٣٧ – ٢١٤
مستشار دكتور/ محمد جبريل إبراهيم	
• **الدراسات الفنية:**	
٥- **ثقافة التعبير الرقمي في تقانة التشكيل النحتي المعاصر «دراسة تحليلية»**	٢١٧ – ٢٤٦
م.د. أباذر عماد محمد صادق البغدادي	
٦- **دور الكفايات التعليمية لتحقيق جودة أداء التدريسي في قسم التربية الفنية**	٢٤٧ – ٢٧٢
أ.م.د. كريم حواس علي & م.م. أسامة حسن عبد علي	
٧- **التعبيرية التجريدية وتمثلاتها في نتاجات طلبة قسم التربية الفنية**	٢٧٣ – ٣٠٤
م.م. أثير عباس جواد	
٨- **المعالجات الفنية لأنظمة العزل في تصميم جهاز الحاسوب**	٣٠٥ – ٣٣٠
الباحث/ مصعب حسن عبد	

تابع محتويات العدد ٧١

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
٩- فاعلية استخدام الشخصيات الرمزية في الإعلانات الصحفية «دراسة تحليلية على عينة من إعلانات الصحف» ..... الباحثة/ دينا محمد الشافعي	٣٣١ – ٣٦٨
١٠- تحليل السلم الدياتوني في تنظير بنية الأنظمة السلمية الموسيقية المختلفة ..... أ.م.د. ميسم هرمز توما	٣٦٩ – ٣٨٨
• **الدراسات البيئية:**	
١١- أثر القيادة الإدارية في تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة «دراسة ميدانية بوزارة التعاون الدولي» ..... د. محاسن السيد نصر محمود جاد	٣٩١ – ٤٣٨
١٢- خطة استراتيجية مقترحة لدور الأمن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات ..... الباحث/ هشام عبدالخالق سعد	٤٣٩ – ٤٧٨

خطة استراتيجية مقترحة

لدور الأمن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات

A proposed strategic plan for the role of environmental security for the State Information Service

الباحث/ هشام عبدالخالق سعد

لواء أركان حرب

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

كلية الدارسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

hesham.saad1360@gmail.com

إشراف

أ.د. سيد محمود الخولي

كلية التجارة – جامعة عين شمس

أ.د. عبدالمسيح سمعان عبدالمسيح

كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية – جامعة عين شمس

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

هدفت الدراسة إلي وضع خطة مقترحة لدور الأمن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات، لذا فقد قام الباحثون بإعداد قائمة القضايا المرتبطة بالأمن البيئي التي يجب أن تقدمها الهيئة العامة للاستعلامات ،وكذلك إعداد استمارة تحليل محتوي لشكل ومضمون أبعاد الأمن البيئي، وأيضًا تم تصميم استمارة استبيان للوضع الحالي والمستقبلي للهيئة في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٠، وطبق هذا الاستبيان علي عينة من العاملين والإعلاميين عددهم (٥٠ فردًا) وقد استخدم الباحثون المنهج الوصفي.

وقد توصل الباحثون إلي ضعف اهتمام موقع الهيئة العامة للاستعلامات بموضوعات الأمن البيئي المقترحة رغم أهميتها، وتم عمل خطة مقترحة للهيئة بالموضوعات التي يجب تناولها.

وقد أوصي الباحثون بضرورة العمل على زيادة الإهتمام بتغطية أبعاد الأمن البيئي وتناولهامن خلال زيادة التغطية لما يخص موضوعات الأمن البيئي المختلفة.

Abstract:

The study aimed to develop a proposed plan for the role of environmental security for the State Information Service, so the researchers prepared a list of issues related to environmental security that must be submitted by the State Information Service, as well as preparing a content analysis form for the form and content of the dimensions of environmental security. Also, a questionnaire was designed for the current and future status of the agency in The period from 2019-2020, and this questionnaire was applied to a sample of workers and media professionals, numbering 50 individuals. The researchers used the descriptive approach.

The researchers concluded that the State Information Service website has weak interest in the proposed environmental security issues, despite their importance.

The researchers recommended the need to work on increasing interest in covering and addressing the dimensions of environmental security by increasing coverage of various environmental

مقدمة:

يواجه العالم اليوم تحديات متعاظمة، تهدد أمن الإنسان نتيجة الضغوط البيئية، وقد تفضى النزاعات المترتبة على المنافسة على الموارد الطبيعية المتناقصة إلى رفع نسبة التوتر في العلاقات بين الجماعات والسكان والدول، فمن أهم الأسباب العميقة لتدهور حقوق الإنسان والأمن الإنساني هو عدم التوازن البيئي وتدهور الموارد، فبدون الاستقرار البيئي لا يمكن أن ينعم الناس بالأمن الغذائي، والأمن المائي والأمن الصحي. (فايزة قاصدي، ٢٠١٦)

فالإنسان مثلما يحتاج إلى عناصر البقاء، يحتاج إلى الشعور بالأمن لكي تستمر حياته، وما دامت مشكلة البيئة ذات طبيعة عالمية، فإن المبادرات إلى معالجتها ينبغي أن تتم على مستوى عالمي أيضا ؛ لأنه نظرا لتطور المشاكل البيئية وتفاقمها صارت العلاقة بين البيئة وأمن الانسان من الاهتمامات البحثية الجادة في العقود الحديثة. كما أن كثرة الأخطار وعلامات التدهور البيئي أحدثت تحولا كبيرا في مفهوم الأمن الذي كان من صميم اللوازم العسكرية والسياسية فأصبح في سياق التحول الحديث ذا صلة بالمسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

وعليه فإن ظهور الأمن البيئي كقضية جوهرية تأخذ أهمية قصوى في ظل ما تعانيه البيئة ومواردها من تدهور وما يعتريها من خراب ودمار يهدد حياة الكائنات الحية البشرية، الحيوانية، والنباتية والأحياء الدقيقة على حد سواء ، لذلك نرى أن العلاقة بين البيئة وأمن البشر والطبيعة محور اهتمام كثير من الأبحاث ، وموضوع عدد كبير من المنشورات في العقود الأخيرة، بل أصبحت مؤخرا محورا مهما من السياسة البيئية الدولية.

في سياق متصل فالهيئة العامة للاستعلامات كجهاز إعلامي رسمي بما له من تأثير في حياة الأفراد يمكن أن يقوم بدور كبير في تعريف الأفراد بقضايا الأمن

البيئي بصفة مستمرة ،وفي تعديل اتجاتهم ، و تغيير سلوكهم عن طريق ما يقدمه من برامج عبر وسائل الاتصال الجماهيري، حيث إن الاختراعات التقنية الجديدة المرتبطة بالمعلومات والاتصالات والإنترنت لها تأثيرات بعيدة المدى على التربية، وطرق التفكير، وأنماط التعليم، وفي ضوء التغيرات التي حدثت بشكل رئيسي منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، وزيادة التطور في مجال تكنولوجيا الاتصال والإنترنت دفع هذه التطورات إلى المزيد من التطبيقات والأدوات الجديدة التي تلبي حاجات غير متنبأ بها حاليا ، والتي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف التربية البيئية، وتنمية المفاهيم البيئية والوعي البيئي لدى أفراد المجتمع (أحمدالسيد،٢٠١٢).

مشكلة البحث:

قام الباحثون بدراسة استطلاعية علي وثائق الهيئة العامة للاستعلامات وخططها في الفترة من عام ٢٠١٩ الي عام ٢٠٢٠ ، و اتضح لهم مايلي:-

لا توجود استرتيجة للأمن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات.

والأمن البيئي من أكثر القضايا البيئية التي تمثل جزءا من الصراعات على الساحتين المحلية والعالمية ، علاوة على أنه كان محل اهتمام عدد من الدراسات والبحوث العلمية السابقة ، مثل الدراسات التي ركزت على تغير مفهوم الأمن من الأمن التقليدي إلى الأمن غير التقليدي أو الأمن الشامل الذي يتضمن الأمن البيئي. كذلك بعض الدراسات العربية مثل دراسة "محمد سالمان ٢٠١٦": "الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي : مدخل تحليلي " التي تناولت العلاقة بين الأمن البيئي و الصراع الدولي، وأيضًا دراسة "يوسف محمد يوسف (٢٠١٩) التي تناولت معالجة أبعاد الأمن البيئي في بعض المواقع الإلكترونية العالمية والمحلية ، وعمل دراسة مقارنة لهذه الأبعاد.

ولم يرصد الباحثون شيئا من الدراسات الإعلامية التي قامت بالمعالجة الإخبارية لأبعاد الأمن البيئي، لذا فإننا في هذه الدراسة بصدد رصد وتحليل المعالجة الإعلامية لأبعاد الأمن البيئي في الهيئة العامة للاستعلامات، والتعرف على حجم أبعاد الأمن البيئي على المستويين المحلي والعالمي، ومدى استفادة الموقع في خدمة جمهور المستفيدين علي موقع الهيئة ، وتواصل وتفاعل الجمهور مع ما تقدمه الهيئة العامة للاستعلامات ، والاستفادة مما تقدمه لهم، ومدى الاتفاق والاختلاف في تغطية الأحداث والقضايا ذات الصلة بأبعاد الأمن البيئي.

اسئلة البحث:

بناء على ما سبقا تتبلور هنا مشكلة الدراسة فى التساؤلات الاتية :

١. مامعايير الأمن البيئي التي يجب أن تتوفر في استراتيجية مقترحة للهيئة العامة للاستعلامات؟
٢. ما مدي توفر هذة المعايير في الاستراتيجية الحالية للهيئة العامة للاستعلامات ؟
٣. ما الاستراتيجية المقترحة التي تتبني أبعاد الامن البيئي التي تقدم للهيئة العامة للاستعلامات؟

أهمية البحث:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلي:

- إمكانية الاستفادة من الخطة الاستراتيجية المقدمة للهيئة العامة للاستعلامات.

أهداف البحث:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من:

- وضع استراتيجية مقترحة للأمن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات.

حدود البحث:

أولًا: حدود مكانية

الهيئة العامة للاستعلامات.

ثانيًا: حدود بشرية

مجموعة من العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات، وكذلك الإعلاميين بالهيئة وعددهم (٥٠) فردًا.

منهجية البحث:

- يستخدم البحث المنهج الوصفي (تحليل محتوي).

مصطلحات البحث:

مفهوم الأمن البيئي:

هو كل ما يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني بوصفه عاملا أساسيا تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية (يوسف محمد ٢٠١٩).

الدراسات السابقة:

١- دراسة "Gleditsch,2001"

وهي تتحدث عن الأمن البيئي حيث يعني " توفر الخدمات البيئية للإنسان والطبيعة، والتحرر من الانهيار البيئي ومن ندرة الموارد". وهذا التعريف يوضح ضرورة وجود بيئة صحية و نوعية توفر خدمات و منتجات للإنسان لاستمرار حياته ورفاهته" ، ونكون أمام حالة من الأمن البيئي عندما تتحقق خمس أمور هي :

- السلامة العامة من المخاطر البيئية الناجمة عن العمليات الطبيعية او البشرية بسبب الجهل ، أو الحوادث ، أو سوء الإدارة ،أو التصميم.
- تحسين ندرة الموارد البيئية.
- الحفاظ على الصحة البيئية (البيئة الصحية).
- معالجة و تحسن التدهور البيئي.
- الوقاية من الاضطرابات الإجتماعية و النزاعات (تعزيز الاستقرار الاجتماعي).

٢-دراسة "شهيرة حسن،٢٠٠٧

هدفت هذه الدراسة توضيح الأمن العام الذي يشعر به الإنسان ومرتبط بعوامل عدة هي : توافر الظروف المعيشية المناسبة في بيئة سليمة بحياة كريمة وصحية، توافر الوقاية اللازمة من المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الطبيعة أو بفعل الإنسان مع القدرة على السيطرة والتحكم في الأضرار التي قد تنجم عنها، إمكانية الملاحقة القانونية لكل من يتسبب في إضرار البيئة، إتاحة المعلومات التي تؤثر على البيئة المحيطة بالإنسان، استدامة عناصر النظام البيئي و تنميتها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة".

٣- دراسة: " Hans Brauch(2011) :

تهدف هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين الكوارث الطبيعية و أمن الإنسان، وإلى المخاطر التي تهدد البعد البيئي لأمن الإنسان، كما تتناول الركيزة الرابعة للأمن الإنساني : و هي التحرر من آثار المخاطر، كذلك قدمت هذة الدراسة استراتيجيات للتعامل مع التهديدات البيئية لأمن الإنسان ومعالجتها والحد من ضعف المجتمعات في مواجهة الكوارث الطبيعية، والكوارث التي من صنع الإنسان.

٤- دراسة Ursula Spring & others(2011) :

حيث تطرقت هذه الدر اسة إلي القضايا الأساسية للأمن البيئي و الأمن الإنساني من وجهة نظر كثير من الثقافات والتخصصات، حيث تم عرض النقاش النظري حول التهديدات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا، وكيفية التعامل والتكيف مع تحديات التغير البيئي العالمي، مع التركيز على تغير المناخ، وتدهور التربة والتصحر وإدارة المياه، وقضايا الأمن الغذائي والصحي، كما تناولت استراتيجيات المواجهة ،والسياسات والتدابير الدولية والإقليمية والوطنية.

٥- صوفيا بيزات (٢٠١٤)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح قضية البيئة ومشكلاتها التي أصبحت إحدى القضايا الأساسية التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد أو ضمان محيط سليم للحياة البشرية، فهي إحدى المسائل المعقدة التي تشغل قدرا من الاهتمام السياسي والاقتصادي بعدما تبين أن عناصر البيئة لها أثر على القضية الأمنية. وتوصلت الدراسة إلى أن الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني تسعى جاهدة إلى إدماج مسألة الأمن البيئي في صنع السياسات العامة وإعادة تعريف الأمن بما يتفق مع الاهتمامات الجديدة.

٦- محمد العدوي (٢٠١٥):

تهدف الدراسة إلي وجود عدة أطروحات بشأن السياسات البيئية من منظور الأمن الإنساني، والتي تقوم على عدة محاور منها : أن الدولة هي المسئولة بشكل أساسي، وأنه يوجد شركاء أساسيون منهم المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمواطنون فى الدولة، وكذلك ضرورة دعم فكرة الأمن التعاوني، ومواجهة التسلح الزائد فى العالم، وتغيير وجهة الاقتصاد العالمي بشأن تحقيق استدامة فعلية للتنمية،

وتحسين نوعية الحياة البشرية، كما يتطلب الأمر تكوين منظومة معلومات متكاملة حول الواقع البيئي المصري من أجل طرح سياسات واقعية، وبخاصة فى الحالة المصرية التي تحتاج دعما سياسيا قويا لتطوير السياسات البيئية، والتي لا تزال فى بداياتها، وتحتاج إلى تعزيز وضعها فى أجندة السياسات العامة فى مصر.

٧- صلاح الدين دكدال (٢٠١٨):

هدفت هذه الدراسة التعرف على أبعاد مفهوم الأمن البيئي والتنمية المستدامة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية. وتناولت الإطار المفاهيمي للأمن البيئي، وذلك من خلال تعريف كل من الأمن، والبيئة. وتطرقت الورقة إلى الحديث عن الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، وذلك من خلال أبعاد وتطور مفهوم التنمية المستدامة، بالإضافة إلى تطور التنمية المستدامة في الجزائر. وختامًا توصلت الورقة إلى أن المفهوم الجديد للأمن البيئي قد ظهر في ظروف دولية جديدة تميزت بالاستقرار السياسي والاقتصادي لمعظم دول العالم، كما ظهر في ظروف دولية زاد فيها الوعي العالمي بأهمية الأمن البيئي ، وفضلًا عن هذا فإن مدلوله قد صيغ وفقًا لمتطلبات التنمية الشاملة، أي تم ربط تعقيدات المشكلة البيئية في هذا المفهوم بمسببها الرئيسي وهو عدم الموازنة بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة ،وليس بالمسببات الظرفية المباشرة للتلوث.

الإطار النظري للدراسة:

أولًا: الأمن البيئي

لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين اعتبروا " ضمان ظروف البقاء والاستمرار" أعلى أولويات السياسة الخارجية والداخلية على حد سواء. ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت القضايا

الأمنية – وبالأخص البيئية منها– اهتماما بالغا من لدن المجتمعات العلمية ووحدات المجتمع الدولي. فكما أكد المؤرخ "جان ديليمو" أنه "في تاريخ الجماعات تتغير المخاوف ولكن الخوف يبقي"

تطور مفهوم الأمن : من الأمن التقليدي إلى الأمن الشامل :

وفقا للمنظور الكلاسيكي لنظريات الأمن، كان مفهوم الأمن مقصورا على الأمن العسكري، حيث كان الاعتقاد السائد أن التحديات التي تواجه أي دولة إنما تأتي فقط من التهديدات العسكرية من جانب دولة أخرى. ومن ثم سعت الدول إلى تحقيق أمنها عن طريق تكوين القوات المسلحة من أجل مقاومة أو ردع أي هجوم محتمل.

غير أن الأمر اختلف بمرور الزمن وأصبح من الواضح أن هذا المفهوم الضيق للأمن لا يأخذ في اعتباره التهديدات غير العسكرية التي باتت لها أهمية كبيرة وخصوصا مع التغيرات السريعة التي شهدتها الساحة الدولية منذ سبعينات القرن العشرين، ومن ثم لم يعد هذا المفهوم الضيق للأمن معبرا بصدق عن التحديات المختلفة التي تواجه الدول ، والتي تمثل تهديدا لمصالحها الحيوية في عالم تزداد فيه الأخطار والتهديدات غير العسكرية التي تمثلت في التهديدات السياسية، والبيئية، والاجتماعية و الاقتصادية وغيرها.(محمد سالمان، ٢٠١٦)

في هذا السياق، بدأت مفهومات جديدة " للأمن " ترى النور في دوائر البحث العلمي، كان على رأسها مفهوم "الأمن البشري " أو " الأمن الإنساني " و هكذا أصبح مفهوم الأمن باعتباره مفهوم منظومة يتسع ليشمل عددا من الأبعاد مثل : " الأمن الاستراتيجي "، و" الأمن الاقتصادى" و" الأمن البيئي ".....الخ، وبذلك صار مفهوم "الأمن البيئي" أحد مكونات منظومة الأمن القومي في أبعاده الكلية المتراكبة.

مفهوم الأمن البيئي :

يعتبر مفهوم الأمن البيئي من أهم المفاهيم الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وقد عززته التدابير الدولية حول ضرورة استحداث استراتيجيات وآليات دولية لمواجهة التدهور البيئي، بالإضافة إلى جهود بعض الأكاديمين والباحثين بإثراء حقل الدراسات الأمنية بقضايا التدهور البيئي وتغير المناخ.

إن الحديث عن مفهوم " الأمن البيئي " كمصطلح جديد يدور حول محتواه كثير من الجدل، ويتضمن متغيرات مختلفة كالبيئة، والأمن، والعنف و الحروب المسببة للدمار البيئي. كما أن هناك تخوفا من أن تؤدي التغيرات البيئية إلى حروب داخل الدولة أو بين الدول. وعليه يمكن للأمن البيئي أن يشكل بعدا جديدا وهاما في العلاقات الدولية ؛ لتأثيره في علاقات التعاون والصراع بين الدول ، وعمله على تعبئة الجماهير وراء أهداف حمائية. ومن هنا تبرز معان متنوعة تمثل مفهوم الأمن البيئي.

نظرية الأمن البيئي.

في فترة الحرب الباردة كانت الدول تسعي إلى حماية أمنها القومي من التهديدات العسكرية ، ولكن اختلف الوضع تماما بعد الحرب الباردة، حيث بدأ العالم يدرك أن التدخلات العسكرية ليست التهديد الوحيد للأمن القومي ، بل إن هناك تهديدات اقتصادية وبيئية مما أدي إلى التركيز على التهديدات البيئية كتحد جديد للأمن القومي خاصة في ظل التغيرات المناخية الناتجة عن التلوث البيئي التي سوف تعرض كثيرا من المناطق إلى الغرق، وينتج عن ذلك هجرة السكان إلى مناطق أخرى مما يؤدي إلى الدخول في صراعات سياسية، واقتصادية واجتماعية، لذلك فقد طرأ تغير على مفهوم الأمن بمعناه التقليدي، بل اتسع ليشمل الأمن البيئي. (Allenby, 2000, p5)

في هذا السياق، أخذت تتشكل ملامح نظرية " الأمن البيئي " في العلاقات الدولية التي تنطلق من الربط بين مفهوم " الأمن " باعتباره " مفهوم منظومة " وبين المتغيرات البيئية، انطلاقا من التسليم بأنه لم يعد ممكنا فهم و تحليل القضايا و الموضوعات ذات الصلة بالأمن القومي بمعزل عن القضايا والتحديات والتهديدات البيئية.(Dabelko, 1996, p23)

وتتمثل أهم مقولات نظرية الأمن البيئي كما عبرت عنها الأدبيات النظرية فيما يلي:

- أن التغيرات التي شهدتها الساحة الدولية منذ منتصف القرن الماضي، وما صاحبها من ثورة تكنولوجية وتصنيعية هائلة، قد أدت إلى ظهور كثير من المشكلات البيئية مثل : التغيرات المناخية، الدفء الحراري، الانبعاثات الغازية، التسربات الإشعاعية ، و غيرها من المشكلات البيئية الأخرى.
- أن هذه المشكلات البيئية تزداد حدتها وتتفاقم آثارها السلبية في ظل الانفجار السكاني الكبير الذى تشهده بلدان العالم النامي.
- أن هذه المشكلات البيئية تعتبر جزءا من منظومة الأمن القومي ، حيث إن المفهوم الحديث (غير التقليدي) للأمن بدأ يقترن في أحد أبعاده بالقضايا البيئية انطلاقا من أن التهديدات البيئية أصبحت تمثل تهديدا للأمن القومي للدول.
- يؤدي اقتران وتلازم المشكلات البيئية مع التزايد السكاني غير المحسوب إلى خلق ضغوط بيئية تمثل بدورها تهديدا للأمن القومي للدول ، ومن ثم فقد تدفع تلك الدول إلى التصارع حول الموارد المحدودة، حيث تصبح تلك الضغوط البيئية " سببا ل " و "حافزا على " الصراعات بين الدول.

أدوات وإجراءات الدراسة:

أولًا: إعداد قائمة بأبعاد الأمن البيئي التي يجب توافرها في الخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للاستعلامات:

- **الهدف من إعداد قائمة أبعاد الأمن البيئي:** يتمثل الهدف من إعداد هذه القائمة في تحديد أبعاد الأمن البيئي التي يجب أن تتضمنها الهيئة العامة للاستعلامات بغرض تحليل مضمونها.

- **وتم الاستعانة ببعض الدراسات الاجنبية المرتبطة بدراسة أبعاد الأمن البيئي في إعداد مصادر اشتقاق قائمة مهارات اتخاذ القرار البيئي منها Simon Dalby 2013; Da Nang, Viet Nam 2018; Hans Brauch2011 ، وكذلك دراسة يوسف محمد يوسف ٢٠١٩.**

حيث تم إعداد الصورة الأولية لقائمة أبعاد الأمن البيئي من (٦) أبعاد هي:

الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن النووي(الإشعاعي)، والأمن المناخي ، و أمن الطاقة، حيث قام الباحثون بوضع هذه الأبعاد في قائمة مبدئية.

- **وتم عمل إجراءات ضبط قائمة أبعاد الأمن البيئي من حيث مناسبة القائمة:** تم تضمين القائمة في استطلاع رأي ثم توجيهها لمجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال العلوم البيئية بهدف تحديد صدق القائمة ، حيث طلب منهم تحديد: مدى صحة هذة الأبعاد، ، وإضافة ، أو حذف ، أو تعديل ما يرونه مناسبًا. وقد اعتمد الباحثون على صدق المحكمين في التحقق من صدق قائمة أبعاد الأمن البيئي، كما قام الباحثون بإجراء التعديلات في ضوء آراء المحكمين التي تمثلت في إضافة بعد لأبعاد الأمن البيئي، و هو " أمن التنوع البيولوجي".

– ومن ثم أصبحت القائمة في صورتها النهائية ، حيث وصلت القائمة في صورتها النهائية إلي عدد (٧) أبعاد ، وهي علي النحو التالي:

(الأمـن المـائي –الأمـن الغـذائي –الأمـن المنـاخي – الأمـن النـووي (الإشعاعي) – الأمن البيولوجي – أمن الطاقة – أمن التنوع البيولوجي).

ثانيًا: إعداد استمارة استبيان للوضع الحالي والمستقبلي

تم عمل استبيان لتحليل الوضع الحالي والمستقبلي (SWOT Analysis)

(من وجهة نظرالعاملين بالهيئة العامة للاستعلامات) لإعداد خطة استراتيجية للهيئة العامة للاستعلامات للأمن البيئي، تم دعوة الهيئة العامة للاستعلامات إلي تجميع ودراسة وجهات النظر بشأن تحليل الوضع الحالي والمستقبلي للامن البيئي القائم علي منهجية علمية من خلال رؤية عمل الهيئة العامة للاستعلامات من حيث الكفاءة، والقدرة الذاتية لتحديد نقاط القوة والضعف ، والتحليل الحالي والمستقبلي للهيئة العامة للاستعلامات لاستقراء الفرص والمخاطر المحتملة التي سيتم تناولها وبحث ومداولاتها ومناقشاتها لإعداد الخطة الاستراتيجية للأمن البئيي؛ لتمدنا بأساس سليم لاتخاذ القرارات الاستراتيجية وفقا لمعايير الأمن البيئي ، وذلك لضمان تنمية المسؤلية لدي متخذي القرار.

وقد تم تقسيم الاستبيان إلي نقاط القوة والضعف ،وكذلك والفرص والتهديدات ،وتم عمل صدق وثبات لهذا الاستبيان كما يلي:

أولًا: نقاط القوة ، وتم تحديد عدد (١٦) عبارة لقياس مدي نقاط القوة في الهيئة

ثانيًا: نقاط الضعف ، وتم تحديد عدد (٥) عبارات لقياس مدي نقاط الضعف في الهيئة .

ثالثا: نقاط الفرص ، وتم تحديد عدد (٥) عبارات لقياس مدي نقاط الفرص في الهيئة.

رابعا: نقاط التهديدات ، وتم تحديد عدد (٨) عبارات لقياس مدي نقاط التهديدات في الهيئة.

ثبات الاستبيان :

للتحقق من ثبات الاستبيان ، وذلك لإمكانية الاعتماد علي نتائجه استخدم الباحثون معادلة الفا كرونباخ (ALPha Cronbach (حيث يوضح الجدول التالي معاملات الثبات الناتجة باستخدام هدة المعادلة.

جدول رقم(١): ثبات الاستبيان

أبعاد الاستبيان	عدد العبارات	قيمة ألفا
نقاط القوة	١٦	٠.٧٣٢
نقاط الضعف	٥	٠.٦٨٩
نقاط الفرص	٥	٠.٧٥٣
نقاط التهديد	٨	٠.٦٤٥
إجمالي الاستبيان	٣٤	٠.٧٦٩

يتضح من الجدول السابق أن قيم معاملات الثبات جميعها قيم مرتفعة ،حيث بلغت قيمة الثبات (٠.٧٣٢ – ٠.٦٨٩ – ٠.٧٥٣ – ٠.٦٤٥ – ٠.٧٦٩) لمحاور الاستبيان ، وكانت قيمة ألفا لإجمالي الاستبيان (0.769) ، وهي قيمة مرتفعة ،

وتشير هدة القيم من معاملات الثبات إإلي صلاحية العبارات، وإمكانية الاعتماد علي نتائجها والوثوق بها.

صدق الاتساق الداخلي للاستبيان :

تم حساب معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبيان بالدرجة الكلية للاستبيان التي نتجت عن تطبيقه علي عينة الدراسة ، وقام الباحثون بحساب صدق الاتساق الداخلي ومعامل الارتباط المصحح لاستبيان الدراسة كالاتي :-

جدول رقم(٢): صدق الاستبيان

أبعاد الاستبيان	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية
نقاط القوة	٠.٤٩٣	٠.٠٠١
نقاط الضعف	٠.٦٨٢	٠.٠٠١
نقاط الفرص	٠.٧٠٧	٠.٠٠١
نقاط التهديد	٠.٥٦٥	٠.٠٠١

من جدول صدق الاتساق الداخلي السابق لأبعاد الاستبيان نجد أن معامل الارتباط بين أبعاد الاستبيان وإجمالي الاستبيان ذا دلالة معنويةعند مستوي (٠.٠٥) مما يؤكد صدق الاتساق الداخلي للاستبيان ، وتراوحت قيم معامل ارتباط بيرسون بين (٠.٤٩٣ -٠.٦٨٢ – ٠.٧٠٧ ٠.٥٦٥).

نتائج البحث

أولًا: نتائج تحليل القضايا البيئية المتوافرة علي موقع الهيئة العامة للاستعلامات وهي كالتالي:

جدول رقم (١): يوضح القضايا التي تم تناولها بموقع الهيئة العامة للاستعلامات خلال عامي ٢٠١٩-٢٠٢٠

القضايا البيئية	تكرار	نسبة مئوية
القضايا السياسية	١٣٠	٥١.٦
القضايا العسكرية	٨٠	٣١.٧
القضايا الاجتماعية	٢١	٨.٣
القضايا البيئية	١٥	٦
القضايا الثقافية	٦	٢.٤
الإجمالي	٢٥٢	%١٠٠

* يشير الجدول السابق لنتائج القضايا التي تم رصدها بمواقع الهيئة العامة للاستعلامات ، جاءت القضايا السياسية في المرتبة الأولي بعدد ١٣٠ تكرار بنسبة (٥١.٦%) ، كما جاءت في المرتبة الثانية القضايا العسكرية بعدد ٨٠ تكرار بنسبة (٣١.٧%)، كما جاءت في المرتبة الثالثة القضايا الاجتماعية بعدد ٢١ تكرار بنسبة (٨.٣%)، كما جاءت بالمرتبةالرابعة القضايا البيئية بعدد ١٥ تكرار بنسبة (٦%)، وجاءت بالمرتبة الاخيرة القضايا الثقافية بعدد ٦ تكرار بنسبة (٢.٤%).

جدول رقم (٢) نتائج الدراسة التحليلية للقضايا البيئية بمواقع الهيئة العامة للاستعلامات

القضايا البيئية	تكرار	نسبة مئوية
الأمن المائي	٥	٣٣.٣
الأمن الغذائي	٠	٠
الأمن المناخي	١٠	٦٦.٧
الأمن النووي (الإشعاعي)	٠	٠
الأمن البيولوجي	٠	٠
أمن الطاقة	٠	٠
أمن التنوع البيولوجي	٠	٠
الإجمالي	١٥	١٠٠

* يشير الجدول السابق لنتائج الدراسة التحليلية للقضايا البيئية التي تم رصدها بمواقع الهيئة العامة للاستعلامات ، حيث جاءت قضايا" الأمن المناخي " في المرتبة الأولي بعدد ١٠ تكرار بنسبة (٦٦.٧%) شملت موضوعات "اتفاقية التغيرات المناخية" ، و"أسباب التغيرات المناخية" ، و"المخاطر المحيطة بالتغيرات المناخية"، و"استراتيجيات التعامل مع التغيرات المناخية"، وجاءت قضايا "الأمن المائي" في المرتبة الثانية بعدد ٥ تكرار بنسبة (٣٣.٣%).

مما يشير إلي وجود مشكلة في تناول القضايا البيئية وبخاصة الامن البيئي بموقع الهيئة العامة للاستعلامات.

ثانيًا: نتائج استبيان نقاط القوة والضعف

جدول (٨) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات نقاط القوة

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نقاط القوة	الترتيب
١-يوجد بالهيئةالعامة للاستعلامات فريق غمل متدرب	١.١٢	٠.٣٣	-%٧٥ %٩٠	١٢
٢-يتسم عمل قطاعات الهيئةالعامة للاستعلامات بالفاعلية	١.١٠	٠.٣١	-%٧٥ %٩٠	١٣
٣-اشتراك الهيئة في منظومة العمل الإعلامي كجهاز رسمي للدولة له أثره	١.١٠	٠.٢١	-%٧٥ %٩٠	١٣
٤-تتبع الهيئة العامة للاستعلامات سياسة الباب المفتوح للعمل الإعلامي	١.١٢	٠.٣٣	-%٧٥ %٩٠	١٢
٥-يوجد للهيئة العامة للاستعلامات هيكل تنظيمي رسمي مناسب للعمل الإعلامي	١.١٦	٠.٣٧	-%٧٥ %٩٠	١١
٦-يوجد نظام وآلية لتلقي الشكاوي والمقترحات وآليات المتابعة	١.٩٠	٠.٣١	-%٩٠ %١٠٠	١
٧-يوجد بالهيئة العامة للاستعلامات وحدة لحقوق الإنسان خارج الهيكل التنظيمي	١.٨٨	٠ر٣٣	-%٩٠ %١٠٠	٢
٨-توفر الهيئة العامة للاستعلامات بيئة للعمل متميزة وملائمةللمتطلبات الوظيفية	١.٤١	٠.٥٠	-%٧٥ %٩٠	٨
٩-يوجد بالهيئة العامة للاستعلامات وحدات دات طابع إعلامي خاص	١.٨٦	٠.٣٥	-%٩٠ %١٠٠	٤

(الرأي العام)				
١٠- يتوفر بالهيئة العامة للاستعلامات إحصائيات بالأعداد والتخصص والتأهيل	١.٨٤	٠.٣٧	٩٠%- ١٠٠%	٥
١١- إتاحة خدمات الإنترنت لجميع العاملين ذوي التخصص والتأهيل	١.٧٨	٠.٤٢	٩٠%- ١٠٠%	٦
١٢- وجود إصدرات فعالة لتوثيق العمل الإعلامي	١.٨٠	٠.٤١	٩٠%- ١٠٠%	٧
١٣- وجود موقع للهيئة العامة للاستعلامات عليه جميع إصدارات الهيئة العامة للاستعلامات	١.٨٢	٠.٣٩	٩٠%- ١٠٠%	٦
١٤- ملائمة التجهيزات الفنية المتاحة للعمل الإعلامي والفني	١.٣٣	٠.٤٧	٧٥%- ٩٠%	٩
١٥- إتاحة جميع إصدارات الهيئة العامة للاستعلامات للتوزيع مجانا	١.٧٦	٠.٤٣	٩٠%- ١٠٠%	٧
١٦- يتم تدريب جميع العاملين بالهيئة العامة للاستعلامات من إعلاميين و وإداريين	١.٢٩	٠.٤٦	٧٥%- ٩٠%	١٠
المتوسط العام	**١.٥٢**	**٠.٣٨**	**٩٠%- ١٠٠%**	

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط العام لإجابات بعد نقاط القوة (١.٥٢) مما يشيرإلي أن موافقة العينة علي أن نقاط القوة في البيئة الداخلية للهيئة العامة للاستعلامات تسهم في تطوير وتقدم الهيئة العامة للاستعلامات بنسبة (٩٠%-

١٠٠%). وتراوحت متوسطات العبارات بين (١.١٠-١.٩٠) وتشير تلك المتوسطات إلي موافقة عينة الدراسة لعبارات بعض نقاط القوة بنسبة(٩٠%-١٠٠%)عدا العبارات رقم (١ر٢ر٣ر٤ر٥ر٨ر١٤) كما بالجدول أعلاه كانت موافقة عينة الدراسة لعبارات بعد نقاط القوة بنسبة (٧٥%-٩٠%).

جدول رقم (٩)نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات نقاط الضعف

العبارت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نقاط الضعف	الترتيب
١- لاتوجد خطة استراتيجية للهيئة العامة للاستعلامات معتمدة وموثقة في الفترة الحالية للفترة السابقة	١.٦٧	٠.٤٧	٩٠%- ١٠٠%	٣
٢- النقص في أعداد العاملين في الجهاز الإداري للهيئة عن الحاجة الفعلية	١.٨٨	٠.٣٣	٩٠%- ١٠٠%	١
٣- عدم وجود وثائق للمراجعة ومناقشة مؤشرات التقدم الذاتي للأداء	١.٨٨	٠.٣٣	٩٠%- ١٠٠%	١
٤- محدودية مطالب التدريب للعاملين بالهيئة (إعلامي – إداري – فني -- ....)	١.٧١	٠.٤٦	٩٠%- ١٠٠%	٢
٥- قصور في الوثائق الدالة علي عمليات التطور وتعزيز القدرة والفاعلية الإعلامية	١.٧١	٠.٤٦	٩٠%- ١٠٠%	٢١
المتوسط العام	١.٧٧	٠.٤١	**٩٠%- ١٠٠%**	

يتبين من الجدول السابق أن المتوسط العام لإجابات بعد نقاط الضعف (٧٧ر١٩) مما يشيرإلي أن موافقة العينة علي نقاط الضعف في البيئة الداخلية للهيئة

العامة للاستعلامات التي تؤثر سلبيا في تطوير وتقدم الهيئة العامة جاءت بنسبة تسمي (٩٠%–١٠٠%)وتراوحت متوسطات العبارات بين (١.٦٧–١.٨٨)وتشير تلك المتوسطات إلي موافقة عينة الدراسة لعبارات بعض نقاط الضعف بنسبة (٩٠%–١٠٠%) كما بالجدول أعلاه.

جدول (١٠) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات نقاط الفرص

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نقاط الفرص	الترتيب
١–خطة الدولة٢٠٣٠ قائمة علي تحقق أهداف التنمية المستدامة وهو توجة الهيئة	١.٦٧	٠.٥٢	٩٠%–١٠٠%	٤
٢–توجة الدولة إلي الكفاءة الإعلامية وإظهاروتحسين الصورة الذهنية للهيئة	١.٧٣	٠.٤٩	٩٠%–١٠٠%	١
٣–وعي وإدراك الجهات المجتمعية بأهمية العمل الإعلامي	١.٦٩	٠.٥١	٩٠%–١٠٠%	٣
٤–الاتجاة العام للدولة إلي الإعلام الرقمي والإكتروني	١.٧١	٠.٥٠	٩٠%–١٠٠%	٢
٥–اهتمام الدولة بتطوير الجهازالإداري للدولة	١.٦٧	٠.٥٢	٩٠%–١٠٠%	٤
المتوسط العام	١.٦٩	٠.٥١	٩٠%–١٠٠%	

يتبين من الجدول أن المتوسط العام لبعد نقاط الفرص (١.٦٩) مما يشير إلي أن موافقة العينة علي أن قدرة الهيئة العامة للاستعلامات علي استغلال هذة الفرص

بنسبة (٩٠%-١٠٠%) وتراوحت متوسطات العبارات بين (١.٦٧-١.٧٣) وتشير تلك المتوسطات إلي موافقة عينة الدراسة لعبارات بعض نقاط الفرص بنسبة (٩٠%-١٠٠%) كما بالجدول أعلاه.

جدول (١١) نتائج الإحصاء الوصفي لعبارات نقاط التهديد

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نقاط الفرص	الترتيب
١-ضعف الدعم المالي اللازم لاستمرارية الإجراءات الخاصة بضمان وجود أداء الهيئة.	١.٥٥	٠.٥٠	٩٠%-١٠٠%	٦
٢-القنوات الإعلامية الموجهة من الدول الأخري تمس المصالح الوطنية.	١.٧٦	٠.٤٣	٩٠%-١٠٠%	٤
٣-وجود مؤسسات إعلامية مناظرة في المجالات الإعلامية.	١.٨٤	٠.٣٧	٩٠%-١٠٠%	١
٤-التطورات التكنولوجيا المتسارعة.	١.٨٢	٠.٣٩	٩٠%-١٠٠%	٢
٥-ارتفاع النسب المالية المستقطعة من مبالغ التدريب والمشروعات والاستثمارات	١.٨٠	٠.٤١	٩٠%-١٠٠%	٣
٦-عدم كفاية الموارادات الخاصة بالمؤسسات الإعلامية.	١.٧٣	٠.٤٥	٩٠%-١٠٠%	٥
٧-نقص التمويل وصعوبة الحصول علي التكنولوجيا الحديثة لتطوير الأنشطة المختلفة.	١.٥١	٠.٥١	٩٠%-١٠٠%	٧
٨-صعوبة المنافسة الإقليمية والعالمية	١.٥٥	٠.٤٥	٩٠%-١٠٠%	٦
المتوسط العام	١.٧	٠.٤٥	٩٠%-١٠٠%	

يتبين من الجدول أن المتوسط العام لبعد نقاط التهديد (١.٧) مما يشيرإلي أن موافقة العينة علي أن التهديدات أو المخاطر في البيئة الخارجية في الهيئة العامة

للاستعلامات التي تراها من حيث قدرة الهيئة العامة للاستعلامات علي التعامل معها بنسبة (٩٠%–١٠٠%) وتراوحت متوسطات العبارات بين (١.٥١–١.٨٤) بوزن نسبي (٧٥.٥%– ١٠٠%) ،وتشير تلك المتوسطات إلي موافقة عينةالدراسة لعبارات بعد نقاط التهديد بتسبة (٩٠%– ١٠٠%) كما بالجدول أعلاه.

وقد انتهت النتائج التي حصلنا عليها بضرورة الاهتمام بقضية الأمن البيئي علي مواقع الهيئة العامة للاستعلامات.

ثالثًا: الخطة الاستراتيجية المقترحة للهيئة العامة للاستعلامات

بعد إظهار نتائج الدراسة بضعف الاهتمام بموقع الهيئة العامة للاستعلامات بدور الأمن البيئي ،فقد تم عمل خطة استراتيجية علي النحو التالي:

أولًا– الرؤية للهيئة العامة للاستعلامات للاستراتيجية المقترحة للأمن البيئي.

تهدف الهيئة إلى المساهمة في تحقيق التعرف على موقف الرأي العام المحلي والعالمي تجاه القضايا والأحداث التي تهم الدولة ، ونشركل مايخص الاستراتيجية الخاصة بالأمن البيئي ؛ لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.

- إرشاد وتوعية وتنوير الرأي العام المحلي باستراتيجية الأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار باستخدام وسائل الاتصال المباشر في مجال الإعلام.
- تنوير الرأي العام العالمي باستراتيجية الأمن البيئي ، وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار باستخدام مختلف الوسائل ،وذلك وفقا لخطط الإعلام المقررة.
- الهيئة تقوم بما يحقق أهداف تنوير الراي العام بأسلوب عمل الاستراتيجية الخاصة بالأمن البيئي، وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار بالتعاون مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة وبخاصة أجهزة الإعلام الأخرى ،وأجهزة الدولة بالخارج.

- تنظيم الحصول على المعلومات التي تخص استراتيجية الأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار من شتى الموضوعات والأحداث والقضايا التي تهم الرأي العام في الداخل والخارج.
- العمل علي التواصل المستمرالمتصل لتوضيح الاستراتيجية الخاصة بالأمن البيئي ، وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار بين جميع فئات وطوائف الشعب وقيادته، واظهار جهود الدولة في تشجيع الاستثماروالتنمية والمحافظة علي استراتيجية الأمن البيئي وثروات الدولة لإظهار دور العمل الوطني إلى جميع فئات الشعب، وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.

ثانيًا– الرسالة للهيئة العامة للاستعلامات للاستراتيجية المقترحة للأمن البيئي.

- تعظيم استراتيجية الهيئة العامة للاستعلامات للأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئة لدي متخذ القرار، ومن خلال موقع الهيئة العامة للاستعلامات وآليات المطبوعات والإصدارات والدوريات ودورها الإعلامي كجهاز إعلامي رسمي للدولة وتوضيح البعد البيئي لمتخذ القرار، و مراعاة الأمن البيئي ، وتأثير القرار المتخذ لتحقيق التنمية في ضوء المسؤلية البيئية سواء في الداخل والخارج من خلال منابر الهيئة المتعددة.
- تهدف الهيئة العامة للاستعلامات إلى تنمية وعى المواطن باستراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار ومشاركته الفعالة فى بناء مجتمعه فى الداخل ، ولتعميق أواصر الصداقة والعلاقات الوثيقة بين مصر والعالم الخارجي.
- تقديم المعلومات وجمع المعلومات عن استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار وتصحيحها فى حال المغالطة، وعبر أكثر من نصف قرن كانت الهيئة بمثابة ذاكرة الوطن وتحسين صورة مصر البيئية في الخارج.

- خدمة قضايا الوطن التنموية المصاحبة للبيئة في الداخل والخارج والدافع عنها والترويج لها أمام الرأى العام الدولى لتنمية المسؤلية البيئية.

ثالثًا– مجالات عمل الهيئة العامة للاستعلامات للاستراتيجية المقترحة للأمن البيئي:

- التعرف على موقف الرأي العام المحلي والعالمي تجاه الاستراتيجية الخاصة بالأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار والقضايا والأحداث التي تهم الدولة.
- توعية وتنوير الرأي العام باستراتيجية الأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار باستخدام وسائل الاتصال المباشر.
- تنوير الرأي العام العالمي باستراتيجية الأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار باستخدام مختلف الوسائل ، وذلك بالتعاون مع كافة الأجهزة المعنية بالدولة وأجهزة الدولة بالخارج.
- تنظيم الحصول على المعلومات البيئية المتعلقة باستراتيجيةالأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار التي تهم الرأي العام في الداخل والخارج.
- تجميع وتصنيف المعلومات عن استراتيجية الأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القراروتحليلها وإبلاغها للجهات المعنية بما يسمح بتخطيط ورسم سياسة الإعلام على أساس اتجاهات الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية في الرأي العام المحلي والعالمى.

رابعًا– وحدات عمل الهيئة :

- رئاسة الهيئة.
- قطاع إعلام خارجي.

- قطاع إعلام داخلي.
- قطاع معلومات.
- قطاع خدمات مركزية

خامسًا – الأهداف الاستراتيجية المقترحة للامن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات:

- عمل البحوث والدراسات الإعلامية والسياسية لتعظيم دور استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.
- تجهيز وعمل بنك معلومات لتفعيل استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لمتخذ القرار.
- التوثيق الميكرو فليمي واستخدام الانترنت لتوثيق استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.
- تجميع المعلومات العامة الخاصة بموضوعات استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.
- تسجيل الصحفيين المشتغلين وتحت التمرين وتحديد الاشتراكات والتواصل مع المؤسسات الصحفية لبيان الاستراتيجية الخاصة بالأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.
- التحرير والترجمة والنشرات العاجلة والليزر للتناول الإعلامي الدولي لاستراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.
- الترجمة العامة لمعظم لغات العالم لموضوعات استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئة لدي متخذ القرار.

سادسًا– مؤشرات الأداء الرئيسية للخطة الاستراتيجية للهيئة العامة للاستعلامات للأمن البيئي

- **الرقابة:**– يساعد قياس الأداء استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار في تقليل الانحرافات التي تحدث أثناء العمل وتنمية المسؤلية البيئية لدي متحذ القرار.
- **التقيم الذاتي :**– لقياس أداء العمل البيئي ، وتحديد التحسينات لأداء استراتيجية أمن بيئي متكاملة المطلوب تنفيذها في إطار تنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار والتوعية لذلك.
- **التحسن المستمر:**– يستخدم لتحديد أسلوب العمل طبقا لاستراتيجية الحفاظ علي الأمن البيئي ، وتلافي مصادر العيوب ، وتنمية روح التنافس لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار، والحفاظ علي البيئة من خلال اتجاهات العمل ومنع الأخطاء وتحديد كفاءة وفعالية العمل داخل الهيئة العامة للاستعلامات وتحسين فرص العمل البيئي.
- **تقييم الإدارة :**– بدون القياس لا توجد مرجعية بيئية للتاكد من أداء عمل بيئي وفقا لاستراتيجية الأمن البيئي ، وبهذة طريقة يمكن التأكد من أن الهيئة تحقق أهدافها من خلال اتباع منهج واستراتيجية أمن بيئي وفقا لقياسات بيئية موحدة وتحقق القيمة المضافة لأهدافها ، وأن الهيئة تعمل بكفاءة ؛ ولذلك لابد من عمل معدل قياس مؤشرات الأداء البيئي لتحقيق استراتيجية الأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار (المؤشرات الكمية الإحصائية – المؤشرات النوعية – مستوي جودة).

الغايات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية لدور الأمن البيئي للهيئة العامة للاستعلامات لتنمية المسؤلية البيئيةلدي متخد القرار.

التحليل الاستراتيجي الراهن:-

الموارد البشرية متدربة علي العمل وبعد التدريب علي الاستراتيجية الجديدة للأمن البيئي ودورات تنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار و تنفيذ الأعمال المهنية والفنية بكفاءعالية من خلال الاستمرار في التدريب، وتعويض النقص بعد خروج المعاشات بما تراه الهيئة العامة للاستعلامات.

- **الموارد المالية** المخصصة حاليا من قبل الدولة للهيئة العامة للاستعلامات كهيئة خدمية ، والتطور المالي لجميع قطاعات الهيئة للتدريب علي استراتيجية الأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لمتخذ القرار للقيام بالأعمال المهنية والفنية سواء في داخل جمهورية مصر العربية او خارج الجمهورية ،وأيضا الإصدرات والدوريات وموقع الهيئة العامة للاستعلامات.

-**الموار المادية** للهيئةالعامة للاستعلامات لتنفيذ جميع الأنشطة للاستراتيجية الجديدة للأمن البيئي والدورات البيئية وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار لجميع القطاعات ورئاسة الهيئة و قطاع المعلومات بجميع تخصصاتة وموقع الهيئة – وقطاع الإعلام الخارجي بجميع تخصصاتة وفروعه –وقطاع الإعلام الداخلي بجميع تخصصاته وفروعه- وقطاع الخدمات المركزية بجميع تخصصاته وفروعه.

- **الموارد المعلوماتية** المتاحة الحالية لأسلوب التدريب داخل أو خارج الهيئة العامة للاستعلامات سواء في المراكز المتخصصة أو بواسطة علماء الأمن البيئي والتنمية البيئية وتنمية المسؤلية البيئية لمتخذي القرار للتدريب علي الاستراتيجية الجديدة

للأمن البيئي ودورات تنمية المسؤلية البيئة لمتخذي القرار لتدريب جميع العاملين في جميع التخصصات الإعلامية والفنية وكافة التخصصات.

– **الموارد التشريعية والقانونية** الأطر القانونية المتاحة التي تتيح العمل لنشر الاستراتيجية الخاصة بالأمن البيئي وتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار في يسر بأسلوب قانوني لصالح العمل المهني والفني من خلال دور الهيئة العامة للاستعلامات كجهاز ومنبر إعلامي رسمي للدولة سواء العمل في الداخل أو العمل في الخارج أو من خلال النشر علي الموقع أو الإصدرات والدوريات للهيئة العامة للاستعلامات.

– **التخطيط والتنظيم** الجيد المستمرو النشط للتدريب علي كل ما هو جديد والتنسيق الجيد مع الجامعات و المعاهد والكليات والمراكز البحثية للتدريب علي شرح استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار لتنمية المهارات الفنية والإدارية والإعلامية والتوعوية لصقل مهارة العاملين في الهيئة العامة للاستعلامات لإمكانية نشر وعي استراتجية الأمن البيئي وتنمية المسؤليةالبيئية لدي متخذ القرار في جميع مجالات عمل الهيئة.

الدور والرسالة :

رئيس مجلس الإدارة (رئيس الهيئة) :

يتولى إدارة الهيئة وتصريف شئونها وتمثيل الهيئة في الداخل والخارج، ويتبع رئيس الهيئة، مكتبًا يتكون من إدارة مركزية تضم ست إدارات عامة (الشئون القانونية، الأمن، المكتب الفني، المركزالصحفى، التخطيط والمتابعة، التنظيم والإدارة) ذلك بالإضافة إلى إدارة التفتيش.

المكتب الفني :

لا يقتصر دور المكتب الفني في الوقت الراهن على مجرد المراجعة الفنية وإعداد المذكرات لما يعرض من مواد إعلامية من مختلف قطاعات الهيئة، بل يشارك أعضاء المكتب الفني في تأليف وإعداد إصدارات الهيئة المتنوعة (تقارير، أبحاث، دراسات، كتب، مجلات... الخ)، ويقوم المكتب بتقديم المقترحات الممكنة والضرورية والقابلة للتنفيذ، والتي تدعم العمل وتطوره بحيث يصل المنتج الإعلامي إلى المستفيدين في أفضل صورة.

المركز الصحفى للمراسلين الأجانب :

إن المهمة الرئيسية التي يضلع بها المركزالصحفى للمراسلين الأجانب هي اعتماد وتنظيم عمل المراسلين والصحفيين الأجانب.

يتعامل المركز الصحفي مع آلاف الصحفيين والإعلاميين المقيمين والزائرين سنويا والذين يحملون عيون ،وآذان ،وأقلام العالم لبيان استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار و لنقل الصورة المصرية إلى العالم الخارجي بكافة معطياتها.

يوجد عدة مراكز صحفية على مستوى الدولة، منها المركز الصحفي الرئيسي بمبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون،وفروعه في مطار القاهرة الدولي، الجوازات بمجمع التحرير ' والأقصر، والإسكندرية، والعريش، وبمنفذ رفح البرى.

مركز القاهرة الدولى للإعلام :

مركز القاهرة الدولي للإعلام، هو مركز إعلامي يقوم بمجموعة من المهام، من أهمها عقد المؤتمرات الإعلامية ،واستضافة ووسائل الإعلام الدولية والمراسلين

والصحفيين الأجانب المقيمين والزائرين، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المحلية للتوعية باستراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.

تم إنشاء مركز القاهرة الدولي للإعلام في بداية عام ٢٠١٠ لتمكينه من أداء هذا الدور، بالشكل اللائق، و يقوم المركز بتقديم تقارير يومية تتضمن معلومات رسمية للمراسلين الأجانب لبيان استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.

قطاع المعلومات :

أولًا – نشأة وتطور المكاتب الإعلامية بالخارج

مكاتب الإعلام الخارجي هي جزء أساسي من مكونات الهيئة العامة للاستعلامات منذ إنشائها عام ١٩٥٤ تحت اسم " مصلحة الاستعلامات"، وعلى مدى هذه السنين قامت مكاتب الإعلام الخارجى بأدوار شتى كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية المصرية، من خلال "الدبلوماسية الإعلامية"، وأسهمت على نحو حيوي فى التأثير على الرأي العام الخارجي ،وبناء صورة إعلامية لمصر في الخارج لدعم مكانة مصر وسياساتها ومواقفها ومصالحها الوطنية.

اتسم أداء مكاتب الإعلام الخارجي منذ إنشائها حتى الآن بعدد من السمات هي:

- مواكبة أولويات العمل الوطنى الداخلى والخارجى لمصر: فقامت مكاتب الإعلام الخارجى بشرح أهداف ثورة يوليو ١٩٥٢ وسياسات مصر بعد الثورة.. ثم شرح عدالة الموقف المصرى وفضح أهداف العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦.. ثم مواكبة التحولات الداخلية الكبرى فى مصر فى الستينيات.. ثم حشد الرأى العام العالمى لمساندة حق مصر فى إزالة آثار عدوان عام ١٩٦٧.. وصولًا

إلى دور الدبلوماسية الإعلامية الكبير خلال حرب التحرير فى أكتوبر عام ١٩٧٣.

- وفى السبعينيات.. دافعت المكاتب الإعلامية عن حق مصر فى خيار التسوية السياسية.. وواجهت حملات إعلامية مضادة.. وساندت جهود مصر فى التنمية وحشد الدعم الاقتصادى والتنموى إلى جانب مصر.
- وفى المراحل التالية.. تطور أداء المكاتب الإعلامية بشكل نوعى لتهتم ببناء صورة إيجابية لمصر على أسس علمية لتوفير مناخ إعلامى لشرح استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار إقليميا ودوليا ، يروج للسياحة والبيئة إلى مصر والاستثمار فيها ويحفظ مكانة مصر الثقافية والبيئية.

ثانيا- دور مكاتب الإعلام الخارجي

تقوم مكاتب الإعلام الخارجى حاليا بعدد من الأدوار من أهمها:

- متابعة صورة مصر فى وسائل إعلام دولة المقر المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية وتحليل مضمون هذه الصورة.. وتزويد مراكز صنع القرار فى مصر بمكونات الصورة الإجمالية والتفصيلية لمصر فى الإعلام الخارجي بشأن كل مايخص استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار والأحداث والتطورات والمواقف المصرية.
- وضع الخطط وتنفيذها من أجل الحفاظ على صورة إيجابية لمصر فى وسائل الإعلام والاتصال فى الدول الأخرى ،وتعظيم استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار الجيد منها، وتصحيح أية مغالطات أو مفاهيم سلبية عن مصر وسياساتها.

- بناء شبكة من العلاقات الشخصية والإنسانية مع كل مكونات الأوساط الإعلامية والثقافية فى دولة المقر، لتزويدهم بمعلومات صحيحة ومتجددة عن استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار وكل ما يتعلق بمصر واكتساب ثقتهم وتأييدهم للسياسات المصرية.
- التفاعل والاتصال المباشر مع أوساط الرأي العام بكل أنواعه: المتخصص (كمراكز البحوث والدراسات) وقادة الرأي (من مثقفين ومبدعين وفنانين) والشخصيات الاجتماعية والدينية والسياسية ورجال الأعمال وغيرهم.. وصولًا إلى الرأي العام الشعبي مثل طلبة المدارس والجامعات والتجمعات الشبابية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الثقافية..والنشر فى وسائل الإعلام وإقامة الندوات وإلقاء المحاضرات..كل ذلك لبناء صورة عن استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار، فمصر ذات أبعاد سياسية واقتصادية وسياحية وثقافية جيدة.
- متابعة وتحليل التطورات الداخلية فى دولة المقر من خلال وسائل الإعلام والمصادر الشخصية المباشرة وتأثير هذه التطورات على مصالح مصر الوطنية.. وتزويد مراكز صنع القرار فى مصر بهذه التحليلات وردود الأفعال عن استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار وبيان نتائجها بشكل دائم.
- تعزيز التواصل الإعلامي بين مصر ودولة المقر من خلال تشجيع وتسهيل زيارات الإعلاميين والمثقفين إلى مصر.. وتسهيل مهمة الإعلاميين المصريين إلى دولة المقر.. وعقد بروتوكولات تعاون إعلامي بين المؤسسات المتناظرة فى الدولتين لشرح استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.

- التفاعل والتواصل المباشر مع الجاليات المصرية فى الخارج ، وربطهم بحقيقة استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار وما يجرى فى الوطن وشرح السياسات والمواقف المصرية لهم ، وتزويدهم بالمواد الإعلامية والثقافية.. والتعريف بأنشطتهم ونقل آرائهم وتطلعاتهم إلى المسئولين فى مصر.
- التواصل مع الجمعيات الأهلية والشعبية وتشجيع إقامة جمعيات الصداقة مع مصر وتعزيز العلاقات الشعبية بين البلدين للتعريف وشرح استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.
- الاضطلاع بالشق الإعلامي في عمل البعثات الدبلوماسية في الخارج بالتنسيق مع سفراء مصر.
- تقديم الخدمات الإعلامية للوفود الرسمية والبرلمانية والشعبية المصرية التي تزور دول المقر، وتسهيل مهمة الإعلاميين المصريين والمرافقين لهذه الوفود للشرح والتعرف علي استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار.
- الترويج و شرح استراتيجية الأمن البيئي لتنمية المسؤلية البيئية لدي متخذ القرار لتشجيع السياحة إلي مصر، والاستثمار فيها ، والترويج لمنتجاتها في ووسائل إعلام الدول الأخري.

التوصيات:

يوصي الباحثون بالاتي:

١- ضرورة العمل على زيادة الإهتمام بتغطية وتناول أبعاد الأمن البيئي، كميا من خلال زيادة التغطية لما يخص موضوعات الأمن البيئي المختلفة، و نوعيا من خلال التغطية الشاملة و التفسيرية التي لا تقف عند الطابع الخبري المباشر، أو التغطية التسجيلية، إنما تمتد لتركز على الأبعاد الإنسانية والتناول الشامل لظواهر مرتبطة بالأمن البيئي وأسبابها وسبل حلها.

٢- دعوة مواقع الدراسة إلى التغطية الشمولية لموضوعات الأمن البيئي المختلفة وعدم إغفال أي منها، لما لهذه الموضوعات من أهمية تستوجب بالضرورة تناولها.

٣- زيادة الاهتمام بالأسلوبين الإنشائي والإحصائي في تقديم مضمون أبعاد الأمن البيئي، وعدم الاقتصار على أسلوب سرد المعلومات.

مقترحات:

- المعالجة الإخبارية للتغيرات المناخية في القنوات الأجنبية الموجهة باللغة العربية.

المصادر والمراجع

١. **أحمد السيد (٢٠١٢)** : فعالية صحيفة إلكترونية مقترحة في تنمية بعض المفاهيم البيئية والوعي البيئي لدى طلاب المرحلة الإعدادية (دراسة ميدانية)، المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع لكلية التربية النوعية جامعة المنصورة.

٢. **شهيرة حسن (٢٠٠٧)** : "الأمن البيئي في المنطقة العربية " المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان : التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية، شرم الشيخ، مصر، ص ٣٥٥.

٣. صديق الطيب منير (٢٠٠٨): المفاهيم الأمنية في مجال الأمن الغذائي في مجال الغذائي » الندوة العلمية قيم الحماية في المناهج الأمنية مركز الدراسات والبحوث ٠ جامعة نايف العربية الأمنية الرياض.

٤. صلاح الدين دكداك وآخرون (٢٠١٨): أبعاد مفهوم الأمن البيئي والتنمية المستدامة في التشريع الجزائري والمواثيق الدولية، مجلة الفقه والقانون، العدد ٦٨، المغرب.

٥. **فايزة القاصدي (٢٠١٦)** :الأمن البيئي، مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي،الجزائر.

٦. **محمد سالمان(٢٠١٦)**:الأمن البيئي وتفسير الصراع الدولي : مدخل تحليلي، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٨٨.

7. Allenby B.R.(2000)"Environmental Security; Concept and Implementation", InternationalPolitical Science Review, 21:5-21.

8. Colonel W. Chirs King (2000): "Understanding International Environmental Security: A strategic Miliarity Perspective" Georgia Army Environmental Policy Institute, p.15.

9. Da Nang, Viet Nam “Environmental Security: Dimensions and Priorities”,54th GEF Council Meeting, 2018.

10. Dabelko,G.D (1996) : " Environmental Security: Issues of Concept and Redefination" Environment and Security. 1(1): 23:49.

11. Elizabeth L. Chalecki, " Environmental Security: A case study of climate Change" Politic Institute for studies in Development, Environment and security, p2 Assecced 17/10/2018,

12. Gleditsch N.P (2001) "Environmental Change: Security and Conflict". In: C.A.Crocker(ed). Turblentpeace : The challenge of managing international Conflict.Washington: U.S. Institute of peace, pp.53-55.

13. Hans Brauch(2011): The Environmental Dimension of Human Security:Freedom from Hazard Impacts

14. Simon Dalby "Climate Change: New Dimensions of Environmental Security" Pages 34-43, Published online: 27 June 2013, The RUSI Journal, volume 158, 2013-issue3

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 71 January 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)